

شركة سوق دبي المالي ش.م.ع
محضر اجتماع الجمعية العمومية للشركة
الاجتماع رقم 10

عُقد اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الإثنين الموافق 2017/3/13 بقاعة التداول في سوق دبي المالي - مركز دبي التجاري العالمي، وترأس الاجتماع السيد/ عيسى عبد الفتاح كاظم - رئيس مجلس الإدارة - وحضرها من مجلس الإدارة السادة:

1. راشد حمد الشامسي- نائب رئيس مجلس الإدارة.
2. علي راشد المزروعى- عضو مجلس الإدارة.
3. محمد حميد المري- عضو مجلس الإدارة.
4. عادل عبد الله الفهيم- عضو مجلس الإدارة.
5. مصباح محمد القيزي- عضو مجلس الإدارة.

وقد حضر الاجتماع السادة / **Ashraf Jamal** من PwC- مدققي حسابات الشركة.
Ghyth AlSabouni من PwC- مدققي حسابات الشركة.
Kunal Narwan من PwC- مدققي حسابات الشركة.

فضيلة الدكتور **معبد الجارحي** – أمين عام هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة.
أسمه **سعيد لوتاه** - أمين سر مجلس الإدارة .
أحمد محمد الجزيري – رئيس قطاع الخدمات المؤسسية للشركة.
محمد وهبه مصطفى – رئيس الإدارة المالية للشركة.

كما حضر الاجتماع السيد / **محمد الجنيّد** ممثل هيئة الأوراق المالية والسلع.

وقد بلغ نصاب الاجتماع 81.3285% وهو يمثل 0.0559% بالأصالة (حضور شخصي + حضور عبر التصويت الإلكتروني) و81.2726% بالوكالة.
وقد تم تعيين الأنسة/ اسمه لوتاه مقررًا للاجتماع والسيد/ رضا فاروق جامعاً للأصوات.

قام سعادة / عيسى عبد الفتاح كاظم باستعراض جدول الأعمال وفقاً لما يلي:

البند الأول: قرار خاص: الموافقة على إبرام الصفقات مع أطراف ذات علاقة (شركات خاضعة لملكية/مشاركة الحكومة) شريطة ألا تزيد تلك الصفقات عن 30% من رأس مال الشركة وذلك دون الحاجة للرجوع للجمعية العمومية مستقبلاً.
وفقاً للمادة رقم 152 من القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية " لا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة إلا بموافقة مجلس الإدارة فيما لا يتجاوز 5% من رأسمال الشركة، وموافقة الجمعية العمومية للشركة فيما زاد على ذلك".

تمت مناقشة الملاحظة رقم 15 من التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في 2016 حيث بلغت قيمة تعاملات الشركة مع الأطراف ذات العلاقة بحدود 1.96 مليار درهم أي ما نسبته 25% ومعظم هذه التعاملات مع بنوك ومؤسسات مالية تمتلكها نفس الجهة التي تمتلك السوق "حكومة دبي" وذلك من خلال ودائع استثمارية أو أسهم أو محافظ مدارة، ومن ثم فإنه لا توجد أية مخاطر من هذه التعاملات في ظل ضوابط السياسة الاستثمارية. وتم طلب الموافقة على إبرام الصفقات مع أطراف ذات علاقة (شركات خاضعة لملكية/مشاركة الحكومة) شريطة ألا تزيد تلك الصفقات عن 30% من رأس مال الشركة وذلك دون الحاجة للرجوع للجمعية العمومية مستقبلاً.

وتمت الموافقة على البند المذكور أعلاه.

البند الثاني: سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والتصديق عليه.

تمت قراءة التقرير على المساهمين، وتمت الموافقة عليه.

البند الثالث: سماع تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والتصديق عليه.

تم قراءة التقرير على المساهمين، وتمت الموافقة عليه.

البند الرابع: سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والتصديق عليه.

تمت قراءة التقرير على المساهمين كما تمت إفادتهم بأن الهيئة قد قامت بحصر الدخل غير المتوافق مع الشريعة الإسلامية من عمليات سوق دبي المالي، وما تستحقه السوق من الدخل غير المتوافق مع الشريعة الخاص بسوق ناسداك دبي.

وقد وصل هذا الدخل الى (28,281,013) درهماً، أو ما يعادل (3.54) درهماً لكل ألف سهم.

وقامت الهيئة كذلك باحتساب قيمة الزكاة، وفقاً لطريقة صافي الموجودات الزكوية، وقررت أن زكاة عام 2016 تساوي (57,288,000) درهماً، أو ما يعادل (7.16) درهماً لكل 1000 سهم.

ثم دعت الهيئة المساهمين لإخراج قيمة الزكاة المستحقة عن مساهماتهم في السوق وفقاً لهذا الحساب.

وقد تمت الموافقة على البند المذكور.

البند الخامس: مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والتصديق عليهما.

استفسر المساهمون عن سبب حجب توزيع الأرباح النقدية عن المساهمين هذا العام على الرغم من ان انخفاض صافي الربح بين عام 2016 وعام 2015 يُعدّ انخفاضاً بسيطاً، حيث بلغ صافي ربح عام 2016 مبلغ 253 مليون درهم وعام 2015 مبلغ 261 مليون درهم أي بنسبة انخفاض تقريباً 3% فقط، ومع ذلك فقد تم توزيع أرباح نقدية عن عام 2015. وعقّب سعادة/ عيسى كاظم على أنه قد تم توزيع أرباح نقدية بنسبة 5% من رأس مال الشركة أي بمبلغ 400 مليون درهم تقريباً عن عام 2015 نظراً لأن الأرباح المحتجزة حينها كانت تبلغ 431.7 مليون درهم. بينما الأرباح المحتجزة عن عام 2016 بلغت 238 مليون درهم، وبالتالي لم يكن المبلغ مجزياً للتوزيع عن عام 2016، على أن يتم التوزيع في السنوات المقبلة بناءً على النتائج المالية للشركة ورصيد الأرباح المحتجزة.

كما استفسر المساهمون عن السبب في احتساب مخصص وديعة استثمارية بمبلغ 226 مليون درهم واستفسروا عما إذا كان هذا هو السبب في عدم توزيع أرباح لهذا العام. وأفاد المساهمون بأنه لو تم الاستثمار في بنك دبي الإسلامي فإن هذا سيكون أفضل من حيث العائد على الاستثمار.

وأوضح سعادة / عيسى كاظم بأن الوديعة بمبلغ 271 مليون درهم هي لمجموعة دبي وقد تم الاستثمار فيها خلال عام 2007 وتم تمديد فترة السداد لعام 2024 وحيث أن الرؤية تُعدّ غير واضحة بالنسبة للسداد فقد تم أخذ مخصص بمبلغ 226 مليون درهم مقابل الأرض الهبة، والتي تم الاعتراف بها كإيراد بمبلغ 231 مليون درهم ضمن قائمة الدخل وبالتالي لم يكن لهما تأثير على التوزيعات النقدية لمساهمي الشركة في المحصلة النهائية.

أما بشأن الاستثمار في بنك دبي الإسلامي فقد أوضح سعادة/ عيسى كاظم بأن السوق يمتلك أكثر من 30 مليون سهم في بنك دبي الإسلامي أي بما يعادل 160 مليون درهم تقريباً كقيمة سوقية، وأكد أن الشركة تستثمر وفقاً لسياسة الاستثمار المعتمدة بحيث لا يتم تجاوز نسبة الحد المسموح الاستثمار فيها للحد من مخاطر التركيز.

وبعد المناقشة، تمت الموافقة على الحسابات الختامية للشركة.

البند السادس: الموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

تمت الموافقة على صرف مكافأة بمبلغ 300 ألف درهم لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.

البند السابع: تعيين مدققي الحسابات للعام 2017 وتحديد أتعابهم.

وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق في 24 فبراير 2015 في اعتماد سياسة تدوير مدقق الحسابات كل ثلاث سنوات، فقد أوصى مجلس الإدارة في الاجتماع المنعقد بتاريخ 6 فبراير 2017 بإعادة تعيين PwC مدقق حسابات للشركة وبأتعاب قدرها 183,500 درهم للعام 2017.

وتمت الموافقة على البند المذكور أعلاه.

البند الثامن: تعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للعام 2017.

وفقاً للقانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية فإنه يتم تعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بشكل سنوي، وبناءً على توصيات مجلس الإدارة في الاجتماع المنعقد بتاريخ 6 فبراير 2017، فقد أوصى مجلس الإدارة بإعادة تعيين كل من السادة التالية أسماءهم:

- فضيلة الدكتور/ حسين حامد حسان، رئيساً للهيئة
- فضيلة الدكتور/ عبد الستار أبو غدة، عضو الهيئة
- فضيلة الدكتور/ معبد الجارحي، عضو الهيئة

وتمت الموافقة على البند المذكور أعلاه.

البند التاسع: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

لم يوجد أي اعتراض وتمت المصادقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

البند العاشر: إبراء ذمة مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

لم يوجد أي اعتراض وتمت المصادقة على إبراء ذمة مدققي الحسابات من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

البند الحادي عشر: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

تم الامتثال لمتطلبات القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 / ر. م لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة والنظام الأساسي للشركة بشأن الترشح لعضوية مجلس الإدارة، حيث تم فتح باب الترشيح من تاريخ 2017/2/26 إلى 2017/3/7. وتقدم السادة التالية أسماءهم للترشح لعضوية مجلس الإدارة:

1. سعادة/ عيسى عبد الفتاح كاظم.

2. السيد/ راشد حمد الشامسي.

3. السيد/ محمد حميد المري.

4. السيد/ عادل عبدالله الفهيم.

5. السيد/ علي راشد المزروعى.

6. السيد/ مصباح محمد القيزي.

7. السيدة/ موزة سعيد المري.

وتمت الموافقة بالإجماع على السادة المذكورين أعلاه.

وانتهى الاجتماع في تمام الساعة 5:00 مساء.

جامع الأصوات



رضا فاروق

مقرر الاجتماع



اسمه سعيد لوتاه

مدقق الحسابات



أشرف جمال

رئيس الاجتماع



عيسى عبد الفتاح كاظم